ضمن استعدادات الشركة لافتتاح مراكزها الصحية الجديدة

«ضمان»: مواكبة أحدث تقنيات الأجهزة والمعدات الطبية

د.محمد القناعي في لقطة جماعية

في إطار استراتيجية شركة مستشفيات الضمان الصحي (ضمان) في مواكبة أحدث التقنيات وسعيها المستمر لبناء منظومة صحية متطورة تعمل على استخدام أفضل المعدات والأجهزة لمرافقها الصحية وتزامنا مع تشغيل المرحلة الأولى من مراكز ضمان للرعاية الصحية الأولية والتي بدأت بمركز حولي ويتبعه قريبا مركزي الفروانية والضجيج، قام الرئيس التنفيذي بالوكالة د.محمد القناعي وفريق من الشركة بزيارة لمؤتمر ومعرض الصحة العربية الذي أقيم في دبي في الفترة من 27 إلى 30 يناير والذي يعد أكبر تجمع للعاملين في مجال الرعاية الصحية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويستضيف أكثر من 4250 شركة عارضة ويزوره قادة الرعاية الصحية من مختلف أنحاء العالم.

والتقى القناعي خلال الزيارة عددا من الشركات العالمية وبحث معهم تطوير المنظومة المتكاملة لإدارة جودة الأجهزة والمعدات الطبية في «ضمان» لتواكب المعمول به في المستشفيات الكبرى بأوروبا وأميركا الشمالية، كما بحث إمكانية الاستعانة مع شركات استشارية متخصصة لعمل نموذج للخدمات الطبية لمرضى القلب متتبعا مسار رحلة المريض منذ لحظة دخوله إلى تعافيه وخروجه من المستشفى للتأكد من جودة وسلامة الخدمات المقدمة للمريض.

والتقى وفد ضمان ممثلي مؤسسة «إكري» وهي المؤسسة المستقلة غير الهادفة للربح والتي تعنى بحماية المرضى من التقنيات والممارسات غير الآمنة أو غير الفعالة، حيث تم بحث سبل التعاون مع مؤسسة إكري لتأسيس قسم السلامة في مرافق ضمان الصحية وخاصة في مستشفيات الجهراء والأحمدي، وكذلك التعاون في تصميم المستشفى الثالث في الفروانية، كما تم بحث فكرة الشراكة الاستراتيجية لتعزيز مفهوم حماية المريض من التقنيات والممارسات غير الآمنة في المنطقة.

وتأتي هذه الزيارة ضمن استعدادات ضمان لافتتاح مراكزها الصحية الجديدة، وكذلك لتوثيق أواصر العلاقات مع المؤسسات والشركات المعروفة عالميا والتعاون معها لتقديم رعاية صحية بأفضل المستويات المهنية.

«البترول» تنفي صلتها بإعلانات تدعي توفير فرص استثمارية

أكدت مؤسسة البترول الكويتية عدم مسؤوليتها عن الاعلانات غير الصحيحة التي يجري تداولها في بعض المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي والتي تردد اسم المؤسسة بإعلاناتها وتدعي توفير فرص استثمارية كبيرة بأرباح وفيرة عن طريق الايداع.

وأوضحت مؤسسة البترول الكويتية ان اصحاب هذه المواقع والجهات المجهولة لا يمثلون المؤسسة ولا ينتمون لها بأي صلة ولا يوجد اي ارتباط تجاري معهم.

وتناشد المؤسسة كافة وسائل التواصل الاجتماعي والإعلامي عدم نشر اي معلومات مغلوطة او غير دقيقة من شأنها إثارة البلبلة لدى المواطنين والمقيمين، وتطالب المؤسسة جميع الوسائل الاعلامية بتحري الدقة والرجوع الى مسؤولي مؤسسة البترول الكويتية قبل الشروع في نشر أي معلومة او خبر بهذا الشأن.

الابتكار سيادة

وين رايحة الكويت؟

سناء الشلبي
باحثة دكتوراه في إدارة الابتكار

أصبح من الشائع والمتداول على نطاق واسع في المجتمع الكويتي مقولة «الكويت كل مالها لورا»، في محاولة للتعبير عن الشأن الداخلي للدولة، آخذين بذلك غالبا موقع الكويت على مؤشرات الابتكار العالمية مقارنة ببقية دول العالم. وهنا يجب أن ندرك حقيقة مهمة قبل تعميم الأحكام التي تترك أثرها السلبي ليس فقط على المستوى المحلي، بل على المستوى الإقليمي والعالمي أيضا، في الواقع ان تحديد مواقع الدول من حيث مدى نموها وتقدمها أشبه بعملة ذات وجهين، الوجه الأول منها يعكس أداء الدولة ومؤسساتها داخل إطار الدولة نفسها، بينما الوجه الآخر يعكس القدرة الابتكارية للدولة نسبة الى بقية دول العالم، وهو المعلن عنه عادة في وسائل الإعلام. يحدث أحيانا أن تحرز الدول تقدما في شأنها المحلي بينما يتراجع موقعها على مؤشر الابتكار التنافسي نسبة الى بقية الدول المنافسة لها، ويحدث ذلك نتيجة أمرين، أولهما حجم الجهد التنموي المضاعف المبذول من بقية الدول والذي يضاهي الجهد المبذول من الدولة، وثانيهما الزيادة المستمرة في عدد الدول على ذلك المؤشر، فيتراجع تبعا لذلك موقع الدولة نسبة لبقية الدول لا نسبة لنفسها. ويشمل ذلك الدول المتقدمة أيضا، فدول العالم اليوم تتقاتل للتنافس في مواقعها على مؤشر الابتكار العالمي.

هناك مقاييس عالمية تعمل بها جامعة كورنيل بالتعاون مع الويبو والانسياد، يمكن بعد تطبيقها وتحليلها ومقارنتها تصنيف الدول الى ما يسمى بدول متقدمة، ودول لاحقة للركب، وأخرى متأخرة أو نامية، فحري بنا أن نلقي نظرة سريعة على مؤشرات الكويت خلال السنوات الخمس الماضية لنعيد التفكير في أحكامنا، ففي عام 2015 احتلت الكويت المرتبة الـ 77 على مؤشرات الابتكار العالمية، في حين تقدم موقعها الى الـ 60 خلال العامين الأخيرين 2018 و2019. لذا من الأجدر بنا أن نصف وطننا العزيز بأنه يجتهد ولكنه بحاجة الى مزيد من المنافسة للوصول الى القمة. فهل نفعل؟ أمرا لا فضلا في حب الكويت.

يضم نخبة من رواد الأعمال والمديرين التنفيذيين اللبنانيين

تأسيس مجلس الأعمال اللبناني بالكويت

لقطة جماعية لأعضاء مجلس الأعمال اللبناني في الكويت

أعلنت سفارة لبنان لدى الكويت عن تأسيس مجلس الأعمال اللبناني في الكويت وتعيين مجلس أمناء ومجلس إدارة تأسيسي له، حيث يضم المجلس نخبة من رواد الأعمال والمديرين التنفيذيين اللبنانيين في الكويت.

وعقد مجلس الإدارة جلسته الأولى في منزل السفير اللبناني بالكويت في حضور الأعضاء، حيث افتتح الاجتماع القائم بأعمال السفارة اللبنانية السفير د.جان معكرون الذي اعتبر أن عنوان مجلس الأعمال هو الأمل والرؤية، الأمل الذي تجسده الجالية اللبنانية بفضل طاقاتها الكبيرة، والرؤية المنبثقة عن قدرات ومهارات الجالية.

بناء مستقبل أفضل

وأضاف معكرون: «استنادا إلى هاتين الركيزتين، وبهدف بناء مستقبل أفضل للجالية اللبنانية، سعت سفارة لبنان المتمثلة بالقائم بالأعمال والملحق الاقتصادي د.شادي أبو ضاهر والقنصل باسل عويدات إلى تأسيس مجلس الأعمال اللبناني لتضاف إلى إنجازات الجالية اللبنانية التي لعبت ومازالت تلعب دورا بارزا في النهضة الاقتصادية للكويت الشقيقة. بفضل هذا المجلس سيكون للجالية اللبنانية كيان رسمي اقتصادي وثقافي يمثل العلاقة المميزة والصداقة مع الشعب الكويتي».

وختم حديثه، بالقول: «أمل من مجلس الإدارة التأسيسي العمل بمحبة من أجل خدمة اللبنانيين وخدمة لبنان والمجتمع الكويتي، وأن يكون المجلس أداة توحيد وتقارب وبناء وتطور في الجالية اللبنانية»، متمنيا «التوفيق لهذا المجلس الذي سيعطي صورة مشرقة عن لبنان والجالية والذي سيصنع فرقا في تطوير العلاقات الثنائية مع الكويت».

جمع الطاقات الوطنية

من جانبه، تحدث الملحق الاقتصادي د.شادي أبو ضاهر عن أهمية انشاء مجلس الأعمال ودوره في جمع الطاقات الوطنية لأبناء الجالية اللبنانية في الكويت، حيث اعتبر أن المجلس سيكون بمنزلة الحاضنة لتفعيل أنشطة العمل الجماعي بين أبناء الجالية اللبنانية ومنصة لترويج السلع والخدمات اللبنانية وفرص الاستثمار في لبنان.

وأضاف أبوضاهر: «نريد لهذا المجلس أن يكون أداة لتحقيق المصلحة الوطنية في تعزيز وجودنا الاقتصادي في الكويت الشقيقة، والاستفادة من القدرات الحيوية للمغتربين من خلال نقل المعرفة والمهارات والاستثمارات والشبكات المهنية إلى لبنان».

أهداف المجلس

وقد حدد النظام التأسيسي للمجلس أهدافه، ممثلة في تطوير وتعزيز شبكات التواصل بين مجتمع الأعمال اللبناني في الكويت ومجتمع الأعمال الكويتي والهيئات الحكومية، بالاضافة الى تنمية العلاقات التجارية بين البلدين والترويج للمنتجات والخدمات والشركات اللبنانية، والترويج السياحي للبنان وتشجيع وتعزيز مختلف أوجه السياحة فيه من ترفيهية وطبية وتعليمية وبيئية وأعمال، وتشجيع وجذب فرص الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية في لبنان، ودعم الفعاليات الثقافية التي تسهم في إبراز التراث اللبناني، ومساعدة الجالية اللبنانية في الكويت بكل الوسائل الممكنة.

أعضاء مجلس الأمناء

- عبدالقادر عدلوني
- أديب شعنين
- أحمد شاكر الصمد
- علي جاروش
- فؤاد قانصو
- حنا شلهوب
- حسن رحال
- حسان حوحو
- محمود شعلان
- مايك شاهين
- سامر الريس

مجلس الإدارة التأسيسي

- علي فرحات
- علي خليل
- أنطوان عبيد
- شارل يونس
- دافيد مجاعص
- إيلي هاني
- فادي حداد
- فادي جواد
- جورج عودة
- جورج ريشاني
- جورج عيراني
- عماد فليحان
- كريم درويش
- مروان فارس
- ميرنا حرب
- محمد ناجيا
- روبين أفشاريان
- سمير سلمان
- سارة عبدالصمد
- طوني ضاهر

مع تراجع حدة التوترات وتوقيع الاتفاق التجاري وتحسن أسعار النفط

«كامكو إنفست»: الأسواق الخليجية تسجل مكاسب محدودة في يناير

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (٪)	الأداء منذ بداية العام (٪)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليون دولار)	مضاعف السعر للربحية (×)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (×)	العائد الجاري (٪)
الكويت - مؤشر السوق الأول	7,033,5	٪0,8	٪0,8	121,2	2,878,1	16,9	1,5	٪3,5
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	4,922,3	٪0,2	٪0,2					
الكويت - مؤشر السوق العام	6,325,0	٪0,7	٪0,7					
السعودية	8,246,6	(٪1,7)	(٪1,7)	2,332,9	22,500,2	18,2	2,1	٪4,1
أبوظبي	5,156,2	٪1,6	٪1,6	152,4	668,6	13,2	1,4	٪4,8
دبي	2,790,4	٪0,9	٪0,9	103,7	1,080,4	6,9	0,9	٪4,3
قطر	10,442,0	٪0,2	٪0,2	104,7	1,282,4	14,0	1,4	٪4,0
البحرين	1,657,6	٪2,9	٪2,9	25,7	49,6	11,4	1,0	٪4,2
مسقط	4,079,3	٪2,5	٪2,5	17,5	106,0	8,5	0,7	٪6,8
إجمالي الأسواق الخليجية				2,858,1	28,565,3	16,6	1,9	٪4,1

المصدر: بحوث كامكو إنفست

قال تقرير صادر عن شركة كامكو إنفست إن أسواق رأس المال العالمية استهلت العام الجديد بمعنويات متفائلة على خلفية توقيع المرحلة الأولى من الاتفاقية التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وكانت ردة فعل فئات الأصول المختلفة إيجابية تجاه الصفقة نظرا لتعزيزها مستويات الثقة تجاه تحسن معدلات النمو الاقتصادي. كما تلقى النفط دعما إضافيا من الهجمات التي تم شنها في العراق وتعطل الإمدادات في مناطق أخرى في بداية العام، الأمر الذي دفع سعر مزيج خام برنت إلى الارتفاع متخطيا 70 دولارا للبرميل خلال الأسبوع الأول من العام، إلا ان ذلك الارتفاع لم يدم طويلا نظرا للمخاوف المتعلقة بانتشار فيروس كورونا انطلاقا من الصين وزيادة المعروض النفطي بما أدى إلى تراجع أسعار النفط 12٪ بنهاية الشهر. كما ساهمت تلك الأنباء أيضا في تقليص مكاسب معظم المؤشرات العالمية الرئيسية بحلول نهاية الشهر. وذكر التقرير أن أسواق دول مجلس التعاون الخليجي بدأت العام بأداء إيجابي إلى حد ما، حيث سجلت كافة المؤشرات مكاسب شهرية في يناير 2020 باستثناء السعودية التي سجلت تراجعا 1,7٪. وتأثرت الأسواق خلال الشهر بالهجمات التي شهدتها العراق ما دفع كافة الأسواق تقريبا لتسجيل خسائر بنهاية الأسبوع الأول، إلا ان المؤشرات سرعان ما استعادت انتعاشها مجددا وعادت للارتفاع منتصف الشهر على خلفية تراجع حدة التوترات. وساهم في تعزيز أداء الأسواق عدة عوامل من ضمنها توقيع الاتفاقية التجارية وتحسن أسعار النفط ما ساهم جزئيا في تعويض بعض الخسائر الناتجة عن مخاوف انتشار فيروس كورونا خلال الأسبوع الأخير من يناير. كما يبدو ايضا استعداد مستثمري الخليج لموسم الأرباح الذي استهلته البنوك بالإعلان عن نمو قوي لأرباح 2019. وأضاف التقرير ان المؤشرات الكويتية سجلت مكاسب هامشية في يناير 2020، حيث جاء مؤشر السوق الأول في الصدارة مرة أخرى، وارتفع 0,8٪، في حين لم يشهد مؤشر السوق الرئيسي تغيرا يذكر، حيث ارتفاع هامشيا 0,2٪ ما أدى إلى ارتفاع مؤشر السوق العام 0,7٪.

ومن حيث الأداء القطاعي، جاء مؤشر قطاع النفط والغاز في صدارة المؤشرات القطاعية الرابحة خلال الشهر بتسجيل مكاسب شهرية 4,4٪ على خلفية ارتفاع سهم الشركة الوطنية للخدمات البترولية ـ نابيسكو بنسبة 12,8٪، وذلك على الرغم من قلة التداولات على السهم خلال الشهر. كما ارتفعت سعر سهم الخليجية للاستثمار البترولي (بتروجلف) بنسبة 6٪، هذا إلى جانب ما سجله سهم سنرجي القابضة من مكاسب شهرية بلغت 2,3٪ ما ساهم في تعويض الخسائر التي سجلها سهم شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة (آبار) بنسبة 12,1٪.

من جهة أخرى، شهدت مؤشرات قطاعي البنوك والعقار مكاسب هامشية بلغت 1,4٪ لكلا منهما خلال الشهر. وضمن قطاع البنوك، سجلت 8 من أصل 10 بنوك كويتية مكاسب شهرية. أما على صعيد القطاعات الخاسرة، مني مؤشر قطاع الاتصالات بأعلى معدل تراجع شهري وفقد نسبة 3,8٪ من قيمته بعد تراجع أسهم جميع مزودي خدمات الاتصالات الثلاثة خلال الشهر.

وبالنسبة لأنشطة التداول، ارتفعت كمية الأسهم المتداولة خلال الشهر بنسبة 2,9٪ لتصل إلى 4,2 مليارات سهم مقابل 4,1 مليارات سهم في ديسمبر 2019. كما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة، وان كان بمعدل أقل بلغت 1,9٪، وصولا إلى 869,5 مليون دينار في يناير 2020 مقابل 853,5 مليون دينار في الشهر السابق.

«الدراسات المصرفية» يعقد برنامجاً لتطوير القيادات التنفيذية في البنوك الخليجية

قال المدير العام لمعهد الدراسات المصرفية د.يعقوب الرفاعي، إن المعهد يعقد حاليا برنامجا خاصا لتطوير القيادات التنفيذية في البنوك والمؤسسات المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تحت عنوان «الخدمات المالية الرائدة في عالم سريع التغيير»، وذلك بالتعاون مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال، وللسنة الحادية عشرة على التوالي في عمان ـ بمدينة مسقط، في الفترة من 1 إلى 6 فبراير 2020، في فندق شنغريلا الجصة. وأوضح الرفاعي أنه تم تقديم هذا البرنامج على مدى 10 أعوام متتالية في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي، حيث عمل القائمون على هذا البرنامج على تحديث عدد من محاوره وفقا للمتغيرات في عالم الأعمال وبما يتناسب مع احتياجات القطاعين المصرفي والمالي. وأضاف الرفاعي أن هذا البرنامج أحد برامج مبادرة كفاءة التي أطلقها بنك الكويت المركزي في سبتمبر 2019، والتي تعقد بدعم من البنوك الكويتية المحلية وينظمها ويشرف على تنفيذها معهد الدراسات المصرفية.

د.يعقوب الرفاعي في لقطة جماعية مع المشاركين في البرنامج